

واحد من جملة تلك المذاهب فليس له ان يسجن ايها ساواكل وفيها الفرس سوال
لان ذلك من باب الخاطي المحصور فلا بد من التمييز ولا يجوز المحرم مع الايهام
لان الخطا والمدارس في البلد لابد وان لم يحصره مسأله حيث جعل السؤال
من الوجود وليس له ان يسأل صاحب الطعام واللال اذ لم يشر قط عضبه ولا امر قط عضبه
وايضا وجبنا السؤال اذ الخفق ان حرمانه حرمة وعدها لا يباين لبعض فانه لا يجوز ايدي
الظلمة التي حرمتك والاحباب ان مثل هذا لا يعصب من السؤال لعمري ان كان احد من بيت
ويكفه او غلامه او نعتده او عجز اهله عن هوجت رعايته فله ان يسأل فيما استنزل لانه
لا يعصبون من سؤالهم ولا عليه ان يسأل ليعلمه طريق الخلال ولا بد من سؤال الوجود في كل عينه
علاجه وسأل عمر رضي الله عنه من سفاه من الالصاد في سؤال باهره ايضا لما كان
عليه مهال ليد فقال ليجب ان هذا طبيب من حيث انه في كونه وطاهر من عيبه
لا سيما وقد رقت صيغة السؤال ولذا قال على ليردته وجهه ليس في اجاب الله
من عدل امام ورفقه ولا في العجز الى الله من حوره وخرقه مسأله قال الخازن المحامي
رضي الله عنه لو كان له صدور اوج وهو امر عضبه لوساله فلا ينبغي ان يسأله لاجل الوجود
لانه وبما مد والاهنه فان من سؤره عنه فيكون قد جعله على هذا السنه ثم يورد الى
العصا وما دل حسن لان السؤال اذا كان من الوجود لاجل الوجود في مثل هذه
الامور اخترت عن هذا السنه وان ان العضلة مراد على هذا افعال وان رتبة
منه هي الفاعل سبيله ويظن به ان نطقه والطيب ومجتمه الخبيث فان كان له طيب
قلبه الله محو رسلطفا ولا يهدل ستم بالسؤال قال لا في لم ار احد من العلماء فعاه
وهذا من مع فاسقته من الزهد وبدل على سبيله فما اذا خالط المال الحرام القليل
وكسره عدل الوجود لاعد المحققين لان لفظ الزبيد يدل على التورم بل لانه تداعبه
ولا تجب اليقين قبل ربح هذه الدفاوع في السؤال مسأله وما يقول القائل ان طابه
في السؤال من بعض ماله حرمة ومن تسأل المال وما يكره فان وثق بما تته طيبوت
يدانته في الخلال فاقول من علمت بحال طه الكلم لمال انسان وكان له عرض محصورك
جواز

صياحه او قول هديه فلا يحصل النفقة بقوله فلا فاره السؤال منه فبني ان السؤال من غيره
وذلك ان كان سائغا وهو يوجب البيع لطالب الريح فلا يحصل النفقة بقوله انه طلال
ولا فاره في السؤال منه واما اسأل من صاحب اليد اذ لم يشر من اسأل الذي يبيع لئلا
الذي سئله من ربحه واما اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهدية والهدية فان
ذلك لا يورد ولا يهدى القابل فيجوز ذلك اذا ائتمه منه ليس يردى طريق البيع لئلا
فلا يهدى في قوله اذا اجر عرطه صحيح وذلك لسبب عدم وطاه له في طريق التناهي
فها هنا يفيد السؤال فاذا كان صاحب المال يهدى طيبا من غيره فاذا اجره عدل واجت
قبله وان اجره فاسق يعلو فربما حاله انه لا يكره حيث لا عرض له فيه حار بقوله لان
هذا المرئيه ومن الله تعالى والظنون بقه النفس وقد جعل من النفقة بقوله فاسق ما لا يحصل
بقوله عدل في بعض الاحوال وليس كل من سبق بذكر ولا كل من تزاد العدالة في ظاهره
له يدق واما ينظف الشهادة العدالة الظاهره وانه الحكم فان الواطن لا يطلع عليها
وقد قيل ان من يقفه رضي الله عنه سهران الفاسق ولم يحرم لغيره ونعني انه يعجز للمعاصي
ثم اذا اجر الشئ ونفت به ولذا اذا اجره يبيح مبره فبه ما ثبتت فقد يحصل الهم بقوله
محال الاعمال عليه فاما اذا اجره محمول لا يردى من حاله في اصلا وهذا لما جاورنا
الاكل من بده لان بده دلاله ظاهره على ملكه وربما يقول اسلامه دلاله ظاهره على
صديق وهذا فيه نظر ولا يجوز قوله عن الزمان في المنس حتى لو اجتمع منه جماعة تفيد
طنا قويا الا ان ارادوا فيه في غاية الصعف فلينبطوا احد تاتيه في القدر في المنس
هو الفلز في مثل هذا الموضع وللقب الثقات التي قرهه حفيه صوتوعها نطاق اللطق
فليسائل فيه ويدل على وجوب لانها ابه ما روي عن عمه بن الخازن انه جاء الرسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال لي زوجت امران محاسنا امره سورة ورضيت انما قد رخصنا
وفي حاربه فقال دعها فقال ايضا سورة امره وشايتها فقال عليه السلام وريه وقد رخصت
انها قد رخصتكم الا اجران بها دعها عمل في لفظ اخر يقف وقد قيل ومما جعل المحمول
ولم يظهر ان عرض له فيه بان له وقعي للملح لا حاله فلهذا لا يملك الا امره لا اجره فان